استخدام مراقب الحسابات لنمـــاذج الإفلاس للحكم والتنبؤ بمـــدى استمرارية الوحدة الاقتصادية

دكتـــور

زكريا محمد الصادق اسماعيل

كليـــة التجارة ـــ جامعة طنطا

٥٢٢ - ٤٩٢

مقـــدمة :

أدت الظروف الاقتصادية العالمية ـ فى السنوات العشرين الأخيرة ـ من ارتفاع نسبة التضخم وزيادة نسبة البطالة المقنعة وغير المقنعة إلى زيادة معـــدل الافلاس التجارى Business Failure Rate بين الوحدات الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال فان معدل الافلاس التجارى فى الولايات المتحدة قد وصل إلى ١٢٠ حالة فى كل عشرة آلاف وحدة اقتصادية فى عام ١٩٢٢ ثم زاد هذا المعدل حتى وصل إلى أعلى نقطة فى الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠ وهى ١٥٤ حالة فى كل عشرة آلاف وحدة اقتصادية فى عام ١٩٣٢ أى بعد الكساد الاقتصادى العظيم مباشرة ، ثم انخفض هذا المعدل بحيث وصل إلى أقل معدل فى هـــذه الفترة (١٩٢٠/١٩٨٠) حيث أصبح أربع حالات فى كل عشر آلاف وحدة اقتصادية فى عام ١٩٤٥ ، ويعتقد الباحث أن انخفاض معدل الافلاس فى هذه الفترة كان نتيجة لتحويل عديد من الوحدات الاقتصادية من الصناعات المدنية إلى الصناعات الحربية نتيجة للحرب العالمية الثانية .

ومع زيادة معدل التضخم فى السنوات الأخيرة بدأ معدل الافلاس التجارى فى الصعود مرة ثانية، ففى عام١٩٧٨ كان هذا المعدل ٢٤ حالة فى كل عشرة آلاف وحدة اقتصادية وفى عام ١٩٨٠ أصبح المعدل ٤٢ حالة فى كل عشرة آلاف وحدة اقتصادية .

ويلاحظ أن زيادة معدل الافلاس التجارى ليس ظاهرة قاصرة على الاقتصاد الأمريكى ولكنها تشمل اقتصاديات العالم المتخلف والنامى والمتقدم ، ففى ألمانيا الغربية (مثلا) كان معدل الافلاس فى عام ١٩٨٢ يزيد على معدل الافلاس فى عام ١٩٨١ بحوالى ٤٠ ٪ .

وفى جمهورية مصر العربية زادت عدد حالات البروتستو بالنسبة للقطاع الخاص فى السنوات الأخيرة(١) ويوضح الجدول رقم (١) عدد حالات البروتستو فى خلال السبع شهور الأولى من عام ١٩٨٥ مقارنا بعدد حالات البروتستو من عامى ١٩٨٣، ١٩٨٤ بمحافظة الاسكندرية باعتبارها ثانى مدن الجمهورية ومركزا رئيسيا لكثير من الأنشطة الاقتصادية مثل الشحن والتفريغ والنقل والغزل والنسيج .

جدول رقم (١)

مقارنة عدد حالات البروتستو فى الفترة من شهر يناير حتى آخر شهر يوليو بمحافظة الاسكندريه فى الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥

الشهور	عدد حالات البروتستو		
	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣
يناير	٣٨٤٢	٣٧٤٨	٤١٥١
فبراير	٣٣٧٣	٣٤٣٣	٣١٤٨
مارس	٤١٦١	٣٣١٤	٤٠٦٩
أبريل	٣٧١٥	٣٢٧٦	٣١٨١
مايو	٤١٩٤	٤١١٠	٤٤٤٨
يونيو	٤٢٣٠	٣٤٩٥	٣٦٨٦
يوليو	٤٨٥٨	٤٥٨٣	٤٦٨٧
المجموع	٢٨٣٧٣	٢٥٩٥٩	٢٧٣٧٠

(١) يود الباحث أن يشكر العاملين بالغرفة التجارية بالاسكندرية على تعاونهم معه فيما يختص بالبيانات الخاصة بمحافظة الاسكندرية .

يلاحظ من الجدول السابق زيادة عدد حالات البروكستو فى السبع شهور الأولى من عام ١٩٨٣ من ٢٧٣٧٠ حالة إلى ٢٨٣٧٣ حالة فى عام ١٩٨٥ ، أى أن عدد حالات الزيادة فى البروتستو تبلغ ١٠٠٣ حالة، وهذه الزيادة تمثل ٤٪ من عدد حالات سنة الأساس (١٩٨٣) .

أما الجدول رقم (٢) فإنه يمثل قيمة البروتستو فى السبع شهور الاولى من عام ١٩٨٥ مقارنة بنفس الفترة من عامى ١٩٨٣ / ١٩٨٤ بنفس المحافظة .

جـــدول رقم (٢)

مقارنة قيمة البروتستو فى الفترة من شهر يناير حتى آخر شهر يوليو بمحافظة الاسكندرية فى الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥

الشهور	قيمة البروتستو		
	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣
يناير	١٥٨٠٨٦٧٣	١٤٣٨٩٥٣	٣٥٠٤١٩٣
فبراير	٠٢٧٩١٨٢١	٥١٩٥٦٥٥	١٣٢٤٢٥٦
مارس	٣١٠٣٥٢٠	١٣٦٧٨٦٨	١٦٧٥٨٤
ابريل	٢٩٧٥٧١٤	١٣٥٣٢٤٩	٢٦١١
مايو	٣٥٣٦٨٦٧	٢٧٢٨٤٥١٠	٢٩٠٥٧٩٨
يونيو	٦٢١٠٣١٦	٢٠٦١٧٦٢	١٨٦٩٤٤
يوليو	٢١٥٩٩٥٩٨	٢٠١٥٢٥١	١١٦٢٢٢٧
المجموع	٥٦٠٢٦٥٠٩	٤٠٧١٧٢٤٨	٩٢٥٣٦١٣

يلاحظ من الجدول السابق زيادة قيمة حالات البروتستو من ٩٢٥٣٦١٣ جنيها فى عام ١٩٨٣ إلى ٦٠٢٦٥٠٩ فى عام ١٩٨٥ . أى أن هناك زيادة بالقيمة فى حالات البروتستو تبلغ ٤٦٧٧٢٨٩٦ جنيها ، وهذه الزيادة تمثل أكثر من خمس أضعاف قيمة حالات البروتستو فى سنة الأساس (١٩٨٣) .

ولا يخفى بالطبع على أى باحث الآثار الاقتصادية التى تترتب على ظاهرة الإفلاس التجارى سواء الآثار السلبية على حاملى الأسهم أو حاملى السندات أو غيرهم من الدائنين والموردين وأيضاً على العملاء التى تربطهم عقود طويلة الأجل مع هذه الوحدات الاقتصادية أو الآثار السلبية على الاقتصاد القومى ، وباختصار يمكن القول أن ظاهرة الإفلاس التجارى تعنى التوزيع السيء لثروة المجتمع .

بالإضافة إلى ماسبق فان ظاهرة ارتفاع معدل الإفلاس التجارى لها علاقة مباشرة بالفكر المحاسبى حيث يقوم المحاسبون باعداد القوائم المالية بافتراض أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار أى باتباع مايعرف بمبدأ استمرار المشروع Going Concern Principle وهـــذا المبدأ هو المصدر الرئيسى لكثير من معايير المحاسبة مثـــل « التكلفة التاريخية » و « الحيطة والحذر » و « استمرار استخدام نفس القواعد المحاسبية من ســـنة إلى آخر » و « قاعد الاستحقاق » وغير ذلك .

ومن ناحية ثانية فإن لهذه الظاهرة أيضاً علاقة مباشرة بعملية مراجعة وفحص عناصر القوائم المالية حيث يقوم مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها مفترضاً أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة ، ولكن ماهو الوضع عندما يكتشف مراقب الحسابات أثناء فحصه للقوائم المالية لإحدى الوحدات الاقتصادية أن هناك معلومات

محاسبية تشير إلى أن الوحدة الاقتصادية لن تستطيع الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة؟

لقد زاد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بأهمية ، مبدأ استمرار المشروع ، وكيفية الحكم والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية ووصل هذا الاهتمام إلى أعلى سلطة بالولايات المتحدة ويتضح ذلك مما ذكره Casy وكان يشغل فى ذلك الوقت رئيس منظمة Securiuies and Exchange commission التى تتبع الكونجرس الامريكى مباشرة حيث ذكر فى حديث له فى Securities and Exchange commission بالولايات المتحدة فى الثالث من أكتوبر من عام ١٩٧٢ مايلى (١) :

« Auritors sometims find themselves so dubious about a company's viability as a going concern that they find themselves unable to give an opinion as to the overall fairness of the financial statements which rest after all on the implicit assumption that there is a going business here which can reasonably be expected to continue operating for an indefinite period in the future ».

« We think it imperative that such prime candidates for bankruptcy or reorganization proceedings be spotted at the earliest possible moment so that investors may guidethemselves accordingly. Therefore. We (SEC) propose to maintain a list of companies whose auditors have deemed Themselves constrained to express serious reservations about viability and to publish the list in our Daily News Digest, which has a wide readership in the SEC urities business and which financial reporters follow carefully. ».

---

(١) هذه العبارة وردت فى :

Altman, Edward and McGough. T.P., « Evalustion of a company as a Going Concern, » The Journal of Accountancy, December 1974, PP. 50 — 57.

كما أصدر مجلس معايير المراجعة Auditing Standards Board بالولايات المتحدة التوصية رقم (٣٤) فى مارس ١٩٨٤ وقد تم تحديد الهدف من هذه التوصية كما يلى (٣) :

« This Statement Provides guidance regarding the auditor's considerations when information comes to his attention that raises a question sbout an entity's ability to continue in existense. »

ولقد تضمنت هـــذه التوصية بعض الأمثلة للمعلومات المحاسبية التى تعطى المرقب الحسابات مؤشر على عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار . ويرى الباحث ـ كما سيأتى الذكر ـ أن ما أوردته هذه التوصية غير كاف لكى يستطيع مراقب الحسابات الحكم والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية .

ومن ثم فإن طبيعة المشكلة تتلخص فى دراسة وتحليل ماهيه الأساليب والوسائل التى يستطيع مراقب الحسابات عن طريقها اكتشاف ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تعانى من صعوبات مالية أو ستعانى من هذه الصعوبات فى السنة أو السنوات القادمة وماهى الوسائل والأساليب التى يستطيع مراقب الحسابات استخدامها للحكم والتنبؤ بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار ؟

٢ ـ هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحليل ماورد فى التوصية رقم (٣٤) التى أصدرها مجلس معايير المراجعة بالولايات المتحدة وكذلك كيفية استخدام مراقب

---

(3) Auditing Stondards Board, Statement on Auditing Standards No. 34, « The Auditors Considerations When a question Arises About an Entity's Continued Existence, » AICPA, March, 1981, P. 1.

الحسابات لنماذج الإفلاس فى الحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

٣ — تنظيم البحث :

يشمل بقية هذا البحث القسم الرابع وهو خاص بتحليل مسئولية مراقب الحسابات والقسم الخامس خاص بدراسة بعض مؤشرات الأداء التى تساعد مراقب الحسابات للحكم والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية ، أما القسم السادس فهو عبارة عن خلاصة ونتائج البحث .

٤ — تحليل مسئولية مراقب الحسابات :

يثور التساؤل بين حين وآخر حـــول مدى مسئولية مراقب الحسابات ، ولكى يمكن تحديد هذه المسئولية فإنه يجب البدء بالتفرقة بين مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات .

١/٤ التفرقة بين مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات :

تشمل مسئولية الإدارة ثلاث عناصر على الأقل وهى :

العنصر الأول — ويتعلق بمسئولية الإدارة فى اختيار بدائل قواعد المحاسبة التى يتم على أساسها إعداد القوائم المالية . فمن المعروف أن الفكر المحاسبى غنى بالبدائل لكل قاعدة محاسبية(٤) فعلى سبيل المثال هناك اثنى عشر طريقة لتسعير

---

(٤) دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، « مراجعة الحسابات مع دراسة لبعض المشاكل المحاسبية وموقف مراقب الحسابات منها » ، مكتبة جامعة طنطا ١٩٨٦ ، جدول رقم (١) ، ص ١٢ .

المواد الخـــام المنصرفة من المخازن (٥) . ويرى مفكرى الدخل الحقيق True Income Approach ومنهم Paton and Littleton أن الإدارة تقوم باستخدام المدخل المعيارى Normative Approach الذى يعتمد على اختيار البدائل التى تحقق قاعدة « ما يجب أن يكون » ، وبكلمات أخرى تحاول الإدارة تحقيق أفضل مقابلة ممكنة بين المصروفات والإيرادات (٦) .

وفى السنوات الأخيرة قامت عدة دراسات تطبيقية Empirical Studies لمعرفة دوافع الإدارة لاختيار بديل محاسبي واهمال البديل الآخر وانتهت هذه الدراسات فى نتائجها إلى أنه نتيجة لإنفصال الملكية عن الإدارة فإن هناك دوافع أخرى للادارة غير ما له إيجاد أفضل مقابلة ممكنة بين المصروفات والإيرادات عند اختيار القواعد المحاسبية وتتلخص هذه الدوافع فى أن الإدارة العليا تحاول استخدام البدائل المحاسبية فى تحقيق أهدافهم الذاتية مثل محاولة تحقيق أكبر عائد مادى ممكن وخاصة إذا كان ما يحصلون عليه من حوافز Incentive Bonus يتم احتسابها على أساس صافى ربح الوحدة الاقتصادية . وفى مثل هذه الحالة تقوم الإدارة العليا باختيار بدائل قواعد المحاسبة التى تؤدى إلى تعظيم صافى الربح ، فعلى سبيل المثال قد تقوم الادارة عند تقويم المخزون باختيار طريقة الوارد أولا صادر أولا بدلا من استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولا حيث أن الطريقة

---

(٥) لقد ذكر الأستاذ الدكتور محمد عادل الهامى فى :

« محاسبة التكاليف الفعلية ، الأسس العلميـــة والعملية » ، مكتبة عين شمس ص ٣٤٧—٣٦٧ اثنى عشر طريقة لتسعير المواد الخام المنصرفة من المخازن .

(6) Paton, W. A. and Litileton, A. C., « An Introduction to Corporate Accounting Standards », American Accounting Association, 1960.

الأولى تؤدى إلى تعظيم صافى الربح بالرغم من أنها لاتؤدى إلى أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات . أما الطريقة الثانية فإنها تؤدى إلى مقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات حيث أنها لاتؤدى إلى الإفصاح عن أرباح وهمية وذلك فى ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية .

ويتعلق العنصر الثانى لمسئولية الاداره باعداد قوائم مالية صادقة ومفصحة عن نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية خلال السنة المالية ومعبرة عن المركز المالى لها فى تاريخ معين .

ويتعلق العنصر الثالث بمسئولية الادارة فى تصميم وتطبيق نظام مراقبة داخلية ذو فعالية وكفاية ، ويجب ألا يقتصر النظام على الجوانب المالية والمحاسبية فقط ولكن يجب أن يشمل جميع الأنشطة الرئيسيه للوحدة الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بمسئولية مراقب الحسابات فإنها تشمل على الأقل الثلاث عناصر التالية :

العنصر الأول ويشمل ضرورة أن يتأكد مراقب الحسابات من أن معايير المحاسبة التى تم على أساسها إعداد القـــوائم المالية معترف بها فى مهنة المحاسبة والمراجعة . كما يجب على مراقب الحسابات التأكد من أن الادارة تقوم باتباع نفس القواعد المحاسبية التى سبق اتباعها فى السنة أو السنوات السابقة ، ولكن لهذه القاعدة استثناء فقد ترى الادارة استخدام بديل محاسبى آخر يحقق مقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات لأن البديل المحاسبى الأول (مثلا) لايناسب الظروف الاقتصادية الجديدة . ومثال ذلك ماحدث فى الشركات الأمريكية فى السبعينيات عندما بدأت نسبة التضخم فى الارتفاع فقامت بعض الشركات بتغيير

طريقة التقويم وذلك باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولا بدلا من طريقة الوارد أولا صادر اولا .

ولقد اهتمت المجامع المهنية والعلمية للمحاسبة بضرورة الافصاح عن أى تغيير فى القواعد المحاسبية . فالتوصية رقم (٢٠) من توصيات مجلس مبادىء المحاسبة Accounting Principles Board بالولايات المتحدة والصادرة عام ١٩٧١ نصت على مايلى :(٧)

« يجب الافصاح عن طبيعة وأسباب التغيير فى مبادىء المحاسبة وتأثيره على صافى الربح فى القوائم المالية فى الفترة المالية التى حدثت فيها التغيير ويجب شرح أسباب التغيير بوضوح لمعرفة أفضلية المبدأ المحاسبى الجديد » .

العنصر الثانى من مسئولية مراقب الحسابات يجب أن يشمل ضرورة التأكد من سلامة نظام المراقبة الداخلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية فالخطوة الأولى لعملية المراجعة تبدأ بدراسة استراتيجية المراجعة التى تشمل دراسة الوحدة الاقتصادية والمخاطر المحيطة بها وتشمل أيضاً تصميم الخرائط التنظيمية Flowcharts لنظامها المحاسبى وإعداد مصفوفة الرقابة Matrix control وغير ذلك . والخطوة الثانية هى أن يقوم مراقب الحسابات بدراسة نظام المراقبة الداخلية والتأكد من سلامته من الناحية النظرية ثم اختباره عملياً و يتم ذلك عادة عن طريق استمارة استقصاء Internal Control Questionnaire (ICQ).

العنصر الثالث من مسئولية مراقب الحسابات هو تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها وقد اهتمت المجامع العلمية والمهنية والقوانين بوضع مثل هذه

(7) Accountig Principles Board, ABP Opinion No, 20, « Accounting Changes », AICPA, July 1971.

المعايير حتى تكون مرشداً لمراقبى الحسابات فى أداء عملهم ، وعلى سبيل المثال فقد اهتمت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بوضع إطار عام لهذه المعايير فى الملحق رقم (٣) من اللائحة .

٢/٤ تطوير دور ومسئولية مراقب الحسابات :

أشار الباحث فى القسم السابق إلى التفرقة بين مسئولية الادارة ومسئولية مراقب الحسابات ولكن نتيجة لظهور الوحـــدات الاقتصادية العملاقة Mega Corporations ومنها الشركات المتعددة الجنسية والتى أصبحت تتحكم فى كمية المعلومات التى تفصح عنها وفى توقيت الافصاح عنها(٨) وبالتالى لم تعد هذه الوحدات تهتم بالعمليات التجارية فقـــط ولكنها أصبحت منظمات اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية وأيضاً كما أصبحت تؤثر على ثروة المجتمع وتؤثر على انتقالها بين أفـــراد المجتمع . وليس بعيداً عن الأذهان ماقام به الكونجرس الأمريكى من تحقيق مع بعض شركات البترول الأمريكية التى قامت بدفع عمولات لبعض القادة السياسيين فى كوريا وإيطاليا واليابان وغيرهم من الدول .

وقد أدى هذا إلى توجيه بعض الانتقادات لمهنة المحاسبة والمراجعة ودورها فى الاقتصاد القومى .

---

(٨) انظر على سبيل المثال البحث التالى .

Pastena, Victor and Ronen, Joshua, « Some Hypotheses on the Pattern of Menagement's Infoormal disclosure ». The Journal of Accounting Reseerch, Autuman 1974, pp. 550—564.

فلقد انتقد Pouland Ratcliffe دور ومسئولية مراقب الحسابات في ظل التطورات كما يلي(٩) :

« . : When the auditor is examining the Financial Statemcntc in accordance with GAAS, he would not search for evidential matter relating specifically to the continued exisstence of the enterprise. However, neither can the auditor ignore and evidence matter obtained in the examinnation .... As a Consequence, the auditor must be aware that auditing procedures applied primarily for other purpose may provide evidence contradictory to the assumption of coutinued existence. Therefore, in forming an opinion on the financial Statements taken as a whole, the auditor must evaluate the contrary information in light of and factors tending to mitigate the contrary information and also evaluate management's plans for resolving these economic conditions ».

وأدى ذلك إلى تطوير دور ومسئولية مراقب الحسابات بحيث لم يعد يقتصر على مراجعة وفحص عناصر القوائم المالية ولكنها أمتدت لكى تشمل وتثير تساؤلات عديدة مثل :

(أ) ما هى مسئولية مراقب الحسابات بالنسبة للتصرفات غير القانونية questionable and illegal activities التى تقوم بها الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية ؟

(ب) ما هى مسئولية مراقب الحسابات إذا أعلنت الوحدة الاقتصادية الإفلاس بعد فترة ثلاثة شهور (مثلا) من إعلان قوائمها المالية بالرغم من أن مراقب الحسابات قدم تقريراً نظيفاً ؟

---

(9) Munter, paul and Ratcliffe, Thomas A., « Going concern Questions, » « Readinge and Cases in Auditing, » ACP Journal, August, 1981.

(جـ) هل من مسئولية مراقب الحسابات للإشارة إلى المخاطر الاقتصادية Economic Risks والمخاطر المالية Finanncial Risks التى تحيط عادة بالأنشطة الاستثمارية لأى وحدة اقتصادية ؟

(د) هل من مسئولية مراقب الحسابات الحكم والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية ؟

أن هدف هذا البحث — كما سبق تحديده فى القسم الثانى — ليس الإجابة على مثل هذه الأسئلة ولكن الغرض هنا هو الإشارة إلى أن مسئولية مراقب الحسابات لم تعد قاصرة على فحص ومراجعة عناصر القوائم المالية ولكنها تمتد إلى أكثر من ذلك .

٥ — مؤشرات الأداء التى تساعد مراقب الحسابات الحكم والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية :

سيقوم الباحث فى هذا القسم بتحليل المؤشرات التى أوردتها التوصية رقم (٣٤) من توصيات معايير مجلس المراجعة بالولايات المتحدة وكذلك كيفية استخدام مراقب الحسابات لنماذج الإفلاس فى الحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

٥/١ المؤشرات التى أوردتها التوصية رقم (٣٤) من توصيات مجلس معايير المراجعة :

سبق الإشارة إلى أن التوصية رقم ٣٤ التى أصدرها مجلس معايير المراجعة بالولايات المتحدة تطبق فى حالة ما إذا كانت هناك معلومات تشير إلى عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة ، أى أنها لا تطبق فى حالات الانقضاء أو التصفية أو اعلان الافلاس بمعناه القانونى .

ولقد أوردت هذه التوصية عدة أمثلة للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التى يمكن أن تعطى لمراقب الحسابات مؤشراً على مدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار(١٠) .

(أ) معلومات تشير إلى وجود مشاكل فى السيولة Solvency Problems وتشمل هذه المعلومات ما يلى :

— مؤشرات سالبة (مثل الخسائر الناتجة من العمليات الجارية — العجز فى رأس المال العامل — العجز الناتج فى التدفقات النقدية من العمليات الجارية — بعض النسب المالية الرئيسية التى تشير إلى وجود مشاكل فى السيولة) .

— مؤشرات أخرى (مثل التوقف عن الدفع — التوقف عن دفع التوزيعات المستحقة — التوقف عن دفع قيمة البضاعة للموردين — قيام الشركة بالبحث عن مصادر أموال جديدة —) .

(ب) معلومات تثير التساؤل حول مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار دون إشارة إلى وجود مشاكل فى السيولة .

— أمور داخلية (استقالة أحد رجال الإدارة العليا — مشكلة فى العمالة ...) .

— أمور خارجية (إجراءات اقتصادية معينة ضد الوحدة الاقتصادية ، خسارة عميل أو مورد رئيسى ...) .

---

(10) Auditing Standards Board, Statement on Auditing Standards No. 34, « The auditors Considerations When a questions Arises About an Entity's Continued Existence ». Op. cit., pp. 2—3.

ويرى الباحث أن المؤشرات التى أوردتها التوصية رقم (٣٤) من معلومات محاسبية وغير محاسبية لايمكن اعتبارها مؤشرات علمية أو مهنية أو الوحدة الاقتصادية معياراً يمكن استخدامه بواسطة مراقب الحسابات للحكم والتنبؤ بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة .

فبالنسبة للمعلومات التى تشير إلى وجود مشاكل فى السيولة لم تسفر التوصية إلى ماهو المقصود بالسيولة ، ويمكن القول أن هناك ثلاث أنواع من السيولة هى:

(أ) مشاكل العسر المالى Insolvency Problms الذى يكون عادة لفترة قصيرة ومؤقتة ونتيجة لظروف طارئة مثل انخفاض غير متوقع فى إيرادات المبيعات أو نتيجة لعدم التخطيط المالى السليم ومن السهل التغلب على هذا النوع من المشاكل فى الأجل القصير .

(ب) مشاكل السيولة فى الأجل القصير Short — term Liquidity Problèms وهذه المشاكل تستمر عادة لمدة عام ويمكن التغلب عليها ، وهناك عديد من النسب المحاسبية التى يمكن استخدامها للحكم والتنبؤ بهذه المشاكل ، مثل نسبة التداول ونسبة السيولة ونسبة النقدية ونسبة إيرادات المبيعات إلى متوسط تكلفة المخزون وغير ذلك .

(جـ) مشاكل السيولة فى الأجل الطويل Long — term Liquidity Problems وهذا النوع من المشاكل يؤثر على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وبالتالى يؤثر على دور ومسئولية مراقب الحسابات . وهناك عدة مؤشرات يمكن استخدامها فى مثل هذا النوع من المشاكل مثل النسب المحاسبية التى تشمل نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية ونسبة مجموع الخصوم إلى حقوق الملكية ونسبة مجمل الربح إلى مجموع الفوائد التى تحملتها الوحدة . ويقترح

الباحث استخدام المراجعة التحليلية Analytical Review كمؤشر للحكم والتنبؤ بهذا النوع من المشاكل . ولكن سوف يقتصر هذا البحث على استخدام نماذج التنبؤ بالإفلاس التجارى كمؤشر أداء .

ويتضح من التحليل السابق أن المؤشرات التى أوردتها التوصية رقم (٣٤) يمكن استخدامها إلى حد ما للحكم والتنبؤ بمشاكل العسر المالى ومشاكل السيولة قصيرة الأجل ولكن لا يمكن استخدامها كمؤشرات للحكم والتنبؤ بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

أما الشق الثانى من المؤشرات التى أوردتها التوصية رقم (٣٤) وهى الخاصة بمعلومات تثير التساؤل حول مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار التى تم تقسيمها إلى أمور داخلية وأمور خارجية فإنه وإن كان لمثل هذه المعلومات أهمية فى الحكم على مدى استمرارية الوحدة الاقتصادية ولكنها قد تعبر عن « أزمة طارئة » تمر بها هذه الوحدة وبالتالى يمكن اعتبارها مقابلة العسر المالى ويطلق عليها الباحث « العسر الادارى » .

بناء على التحليل السابق فسوف يخصص بقية البحث لاستخدام نماذج التنبؤ بالإفلاس كمؤشر أداء للحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة .

٥/٢ نماذج التنبؤ بالإفلاس كمؤشر أداء للحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار :

منذ أواخر الستينات أصبحت المعلومات المحاسبية سلعة اقتصادية Economic Commidity لها تكلفة وعائد . وتتمثل التكلفة فيما تنفقه الوحدة الاقتصادية فى سبيل إعداد نظام معلومات محاسبى وإدارى يفى باحتياجاتها ،

أما العائد فإنه يتمثل فى مقدرة هذه المعلومات (باعتبارها مدخلات) على تحسين عملية اتخاذ القرارات . وهذا مادعى منظمات المحاسبة المهنية والعلمية لدراسة الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية The Qualitative Characteristics of Accounting Information ولقد وجد مجلس المحاسبة المالية (F A S B) بالولايات المتحدة أن من أهم هذه الخصائص هى خاصية « قدرة المعلومات على التنبؤ بالاحداث المالية والاقتصادية »(١١) .

ولقد ساعد اكتشاف هذه الخاصية للمعلومات المحاسبية الباحثون على تصميم نماذج التنبؤ بالإفلاس التجارى الذى يقترح الباحث استخدامها بواسطة مراقب الحسابات للحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

وتعتمد نماذج التنبؤ بالإفلاس على الأساليب الاحصائية والرياضية وتشمل على الأقل ثلاث مجموعات .

المجموعة الاولى وقد استخدمت الأسلوب الاحصائى الفردى Univariate Analysis ولقد ذكر Foster أن هذه النماذج تقوم على الفرضين التاليين وهما (١٢) .

1 — The distribution of the variables for distressed firms differs systematically from the distribution of the variables for the nondistressed firms, and

---

(١١) على سبيل المثال قام مجلس المحاسبة المالية (F A S B) بالولايات المتحدة بدراسة هذه الخصائص ويمكن الرجوع إلى المصدر التالى :

Financial Accounting Standards Board, « **Qualitative Characteristics of Accounting Information** », Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, FASB, May, 1980.

(12) Foster, George, « **Financial Statement Analysis** » Prentice — Hall, Inc., 1978, P. 463.

2 — These systematic differences can be capitalized on for prediction purposes.

ويكاد يكون نموذج(١٣) Beaver هو الوحيد الذى طبق هذا الاسلوب، ولقد قام Beaver باحتساب المتوسط الحسابى لثلاثين نسبة محاسبية لتسعة وسبعون وحدة اقتصادية أعلنت الافلاس خلال الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤، كما قام باحتساب نفس النسب المحاسبية لعدد مماثل من الوحدات الاقتصادية التى لم تعلن الافلاس لمدة خمس سنوات وانتهى فى تحليله وتجربته إلى أن أفضل نسبة للتنبؤ بالافلاس هى نسبة التدفق النقدى إلى مجموع الخصوم .

ولقد حقق نموذج Beaver نسبة تنبؤية سليمة قدرها ٨٧ ٪ وذلك فى حالة استخدام معلومات محاسبية لسنة مالية واحدة قبل إعلان إفلاس الوحدة الاقتصادية ، وقدرة التنبؤ النموذج تمتد إلى خمس سنوات قبل إعلان إفلاس الوحدة بنسبة تنبؤ تتفاوت بين ٨٧ ٪ إلى ٧٨ ٪ .

والقصور فى هذا النموذج هو قياسه لخاصية واحدة من خصائص الوحدة الاقتصادية وهى علاقة الخصوم بالتدفق النقدى وإهمال بقية الخصائص مثل قياس الربحية وأوجه النشاط وقياس السيولة قصيرة الأجل وقياس السيولة طويلة الأجل .

المجموعة الثانية . وقد إستخدمت سلاسل ماركوف Markov Chain

(13) Beaver, william, « Financial ; Ratios as Predictors of Failure, » Empirical Research in Accounting ; Selected Studies. 1966, Supplement to The Journal of Accunting Research, P. P. 71 — 111.

ويكاد يكون نموذج Ismail هو النموذج الوحيد الذى يعتمد على هـــذا الأسلوب(١٤) .

وفيما يلى ملخص خطوات إعداد نموذج سلاسل ماركوف للتنبؤ بالإفلاس :

(أ) تحديد المتغيرات المستقلة Independent Variables وهى قد تكون بعض النسب المالية مثـــل نسبة السيولة ونسبة المديونية أو قد تكون بعض الخصائص للوحدات الاقتصادية مثـل عمر أو حجم الوحدة الاقتصادية ، وبعد تحديد هذه المتغيرات يتم تقسيمها عادة إلى مراحل States .

(ب) يتم بناء مصفوفة Transition Matrix وهى كما يلى :

States T =	Absorbing States	Transient States
	I	O
Transient States	R	Q

حيث أن :

I = مصفوفة الوحدة .

O = المصفوفة الصفرية .

R = مصفوفة R .

Q = مصفوفة Q .

(14) Ismail, Zakaria M.E., « Stockastic Process Financial Modeles, » **Unpublished position Paper,** city University of New York 1980.

(جـ) اختيـــار الفترة المثلى Optimal period لتطبيق النموذج ، واختيار هذه الفترة يتوقف على الخصائص الانتاجية والمـالية للوحدة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يمكن تطبيق النموذج باستخدام بيانات سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية .

(د) احتساب مصفوفة (N) ويطلق عليهـــا المصفوفة الأساسية Fundemental Matrix ويمكن إيجادها باتباع المعادلة التالية :

$$N = (I - Q)$$

(هـ) إحتساب الفترة المتوقعة قبل أن تصل الوحدة الاقتصادية إلى حالة الإفلاس وذلك باتباع المعادلة التالية :

$$E (t) = NS$$

حيث أن :

I	O
R	Q

E (t) = طول الفترة المتوقعة قبل أن تصل الوحدة الاقتصادية إلى حالة الإفلاس .

$$S = \begin{vmatrix} 1 \\ 1 \\ : \\ : \\ 1 \end{vmatrix}$$

كما يمكن تحديد العلاقة بين قيمة المتغير التابع الذى تم اختياره وطول الفترة المتوقعة قبل أن تصل الوحدة الاقتصادية إلى حالة الإفلاس .

(و) إحتساب نسبة احتمال إعلان الوحدة الاقتصادية للافلاس وذلك عن طريق المعادلة التالية :

$$B = N R$$

(ز) احتساب الانحراف المعيارى لعدد الخطوات التى يحتمل أن تسلكها الوحدة الاقتصادية قبل الوصول إلى حالة الافلاس باستخدام المعادلة التالية :

$$V = N\ (2\ Ndg - 1)\ Nsg$$

حيث أن :

V = الانحراف المعيارى .

Nsg = تمثل قطر المصفوفة الأساسية (N) .

Ndg = تمثل مربع المصفوفة الأساسية (N) .

(ح) احتساب عدد الوحدات الاقتصادية التى لا يحتمل أن تعلن الافلاس بعد فترة مالية واحدة وذلك باتباع المعادلة التالية :

$$\text{عدد الوحدات الاقتصادية التى لا تحتمل أن تعلن الافلاس فى الفترة المالية القادمة} = \left[\text{الوحدة الاقتصادية التى لم تعلن الافلاس} \right] \left[\text{الوحدات الاقتصادية التى أعلنت الافلاس}\right] \left[Q\right]$$

(ط) القدرة على التنبؤ Overall Accuracy للنموذج ويمكن قياسها على ضوء ما يطلق عليه أحيانا بالنوع الأول للخطأ Type 1 error والنوع الثانى للخطأ Type 11 error النوع الأول للخطأ بالنسبة لحالتنا هذه هى أن يتنبأ النموذج بأن وحدة اقتصادية معينة ستعلن الإفلاس ولكن هذه النبوءة سيتحقق عكسها أى أن الوحدة الاقتصادية لن تعلن الافلاس . أما النوع الثانى للخطأ فهو أن يتنبأ للنموذج بأن الوحدة الاقتصادية ان تعلن الافلاس ولكن الواقع أن الوحدة تقوم باعلان الافلاس .

ويلاحظ أن هناك تكلفة للخطأ فى أى نموذج ويعتقد هذا الباحث أن تكلفة الخطأ الثانى أكبر من تكلفة الخطأ الأول . على سبيل المثال لو قام أحد البنوك بتطبيق أحد نماذج الافلاس لاتخاذ قرار كمنح أو عدم منح قرض قدره خمسة

مليون جنيه لإحدى الوحدات الاقتصادية وتنبأ النموذج بأن هذه الوحدة لن تعلن الافلاس خلال السنوات المالية الخمس القادمة (وهى نفس فترة القرض) وحدث أن هـــذه الوحدة أعلنت الافلاس فى السنة الثانية وتوقفت الوحدة الاقتصادية عن السداد ، فى هذه الحالة يحقق البنك خسارة تعادل قيمة القرض وقيمة الفوائد التى كانت الوحدة ستدفعها خلال السنوات الباقية من مدة القرض.

أما فى حالة الخطأ الأول وهو التنبؤ بأن الوحدة الاقتصادية ستعلن الافلاس وإذا لم يتحقق ذلك فى الواقع فان التكلفة فى هذا النوع من الخطأ تكون ممثلة فى تكلفة الفرص الضائعة Opportunity Cost فعلى سبيل المثال إذا كان أحد البنوك يستخدم أحد نماذج التنبؤ بالافلاس فى إتخاذ قرار منح القرض من عدمه لأى عميل ، وتقدمت وحدة اقتصادية بطلب قرض قيمته مليون جنيه ولكن نموذج الافلاس تنبأ بأن هذه الوحدة ستعلن الافلاس خلال فترة القرض وبالتالى رفض البنك منح القرض لهذه الوحدة ولكن الذى حدث فى الواقع أن الوحدة الاقتصادية لم تعلن الافلاس ، هنا يكون البنك قد حقق خسارة تعادل تكلفة الفرص الضائعة .

المجموعة الثالثة : وقد استخدمت الأسلوب الإحصائى المتعدد للمتغيرات Multiple Di Scriminant Analysis (MDA) وتمتاز هذه المجموعة من النماذج بشمولها على جميع الخصائص المالية للوحدات الاقتصادية . ولقد بدأ هـذا الاتجاه Altman (١٥) ثم تبعه عديد من الباحثين منهم (١٦)

(15) Altman, Edward, « Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. » The Journal of Finance, September 1968, PP. 887 — 900.

(16) Deakin, Edward, « Distribution of Financial Accounting Ratios; Some Empirical Evidence, The Accounting Review, January 1972, PP. 167 — 179.

Blum (١٧) . وبالرغم من ذلك فان نموذج Altman الذى يطلق عليه « Z — Score Model » ظل من أفضل النماذج التى يمكن إستخدامها علميا وعمليا . فلقد تم إستخدام هذا النموذج فى كثير من المجالات العملية مثل فى حالة التنبؤ بالمراكز المالية فى الوحدات الاقتصادية وفى البنوك وخاصة فى عملية اتخاذ القرار الخاص بمنح القرض من عدمه وفى غير ذلك .

ولقد اختار Altman عينة عشوائية مكونة من ستة وستون وحدة اقتصادية، نصف هذه الوحدات أعلنت الافلاس خلال الفترة من ١٩٤٦-١٩٦٥ والنصف الباقى من الوحدات التى لم تعلن الافلاس خلال نفس الفترة . ولقد حاول Altman أن تكون هاتين المجموعتين من الوحدات الاقتصادية المتشابهة من حيث حجم الوحدة الاقتصادية ونوع الصناعة التى تعمل فيها . ثم قام Altman بتجميع المعلومات المحاسبية من القوائم المالية للوحدات الاقتصادية التى تم إختيارها فى العينة فى السنوات الخمس التى سبقت إعلان الافلاس ولنفس السنوات بالنسبة للوحدات الاقتصادية التى لم تعلن الافلاس .

ثم قام Altman باختيار اثنى وعشرون متغيرا مستقلا وهم عبارة عن اثنى وعشرون نسبة محاسبية وقسم هذه المتغيرات المستقلة إلى خمس مجموعات تشمل عناصر الربحية والنشاط والمخاطر وهى الخصائص الرئيسية للوحدات الاقتصادية.

وبعد أن قام بعمل عدة برامج بالحاسب الالكترونى أختار من كل مجموعة متغير مستقل واحد (نسبة محاسبية واحدة) يحقق له أكبر قدرة تنبؤية . وانتهى إلى تكوين النموذج الاحصائى التالى :

ز = ١٫٢ س١ + ١٫٤ س٢ + ٣٫٣ س٣ + ٠٫٦ س٤ + س٥

(17) Blum, M., « Failing Company Discriminant Analysis », Journal of Accounting Research, Spring 1974, PP. 1 — 25.

حيث أن :

ز = المتغير التابع ويطلق عليه المقياس العام الذى يمكن عن طريقه التمييز بين الوحدات الاقتصادية التى يحتمل أن تعلن الافلاس والوحدات الاقتصادية التى لا يحتمل أن تعلن الافلاس ، وفى نفس الوقت يعتبر مؤشر لمدى قوة المركز المالى لهذه الوحدات .

س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤ ، س٥ تمثل المتغيرات المستقلة التى تم اختيارها بواسطة الحاسب الالكترونى وهى تعنى :

س١ = نسبة رأس المال المتداول إلى مجموع الأصول .

س٢ = نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول .

س٣ = نسبة صافى الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب الدخلية إلى مجموع الأصول .

س٤ = نسبة القيمة السوقية الوحدة الاقتصادية إلى القيمة الدفترية للخصوم .

س٥ = نسبة إيرادات المبيعات إلى مجموع الأصول .

أما ١,٢ ، ١,٤ ، ٣,١ ، ٦,٠ ، ١ فهى عوامل Factors النموذج .

وانتهى Altman فى تحليله إلى اختيار قيمة Score لـ ز النمطية التى يمكن أن تميز بين الوحدات الاقتصادية المحتمل أن تعلن الافلاس والتى لا يحتمل أن تعلن الافلاس فى السنة أو السنوات القادمة (طبقاً لتاريخ البيانات المستخدمة) وهذه القيمة هى ٢,٦٧٥ وبالنسبة لأى وحدة اقتصادية إذا كانت قيمة تزيد على ٢,٦٧٥ محسوبة على أساس النموذج السابق وباستخدام بيانات الوحدة الاقتصادية ففى هذه الحالة يكون التنبؤ بأن الوحدة الاقتصادية التى تعلن

الافلاس فى السنة المالية القادمة أما إذا كانت قيمة ز أقل من ٢٫٦٧٥ لأى وحدة اقتصادية فى سنة مالية معينة فى هذه الحالة يمكن القول أن هناك احتمال أن تعلن هذه الوحدة الإفلاس فى السنة المالية القادمة .

عند تطبيق هذا النموذج يمكن تحقيق نسبة تنبؤ قدرها ٩٥ ٪ من العينة العشوائية المختارة وذلك فى حالة استخدام بيانات سنة مالية واحدة قبل وقوع الافلاس ، ولكن لم يستطع هذا النموذج أن يحقق أكثر من ٧٢٪ إذا استخدم للتنبؤ لسنتين ماليتين قادمتين .

وفيما يلى الجدول رقم (٤) لتقسيم الوحدات الاقتصادية التى يحتمل أن تعلن الإفلاس والوحدات الاقتصادية التى لا يحتمل أن تعلن الافلاس طبقاً لقيمة ز .

الجدول رقم (٤)

إذا كانت قيمة ز أكبر من ٢٫٦٧٥	قيمة ز النمطية	إذا كانت قيمة ز اقل من ٢٫٦٧٥
الوحدات الاقتصادية التى لا يحتمل أن تعلن الافلاس	ز = ٢٫٦٧٥	الوحدات الاقتصادية التى يحتمل أن تعلن الافلاس

لقد انتهى الباحث فى القسم رقم (٥/١) من هذا البحث إلى أن ما أوردته التوصية رقم (٣٤) من توصيات مجلس معايير المراجعة بالولايات المتحدة غير كاف للحكم أو التنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية ، وبالتالى فإن الباحث اقترح ضرورة استخدام مراقب الحسابات لأحد نماذج التنبؤ بالإفلاس .

وبتحليل المجموعات الثلاث من النماذج لوحظ أن نموذج Beaver وأن

كان يتازبالبساطة والوضوح وسهولة التطبيق ولكنه يستخدم فقط متغير مستقل واحد (نسبة التدفق النقدى إلى مجموع الحقوق) ويهمل المتغيرات المستقلة الأخرى التى ترتبط بالخصائص الرئيسية للوحدات الاقتصادية . أما نموذج Ismail فبالرغم من أنه يستخدم أسلوب سلاملى وركوف الذى يعتبر أكثر الأساليب الرياضية قدرة على التنبؤ إلا أنه قد يحتاج إلى استخدام الحاسب الالكترونى كما أنه لم يسبق تطبيقه على أى عينة من الوحدات .

ويخلص الباحث من ذلك بأن نموذج Altman يعتبر أفضل النماذج التى يمكن استخدامها بواسطة مراقب الحسابات للحكم والتنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار حيث أن هذا النموذج يمتاز بشموله على متغيرات مستقلة تأخذ فى حسبانها كل الخصائص الرئيسية للوحدات الاقتصادية .

ويستطيع مراقب الحسابات أن يستخدم نموذج Altman للحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار مستخدماً المعلومات المحاسبية كمدخلات فى النموذج ليحدد قيمة ز وبناء عليه يستطيع مراقب الحسابات أن يقرر ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية لديها قدرة على الاستمرار أو ليست لديها قدرة على الاستمرار .

فإذا كانت قيمة ز فى نهاية السنة المالية أقل من ٢٫٦٧٥ فمعنى ذلك أن الوحدة الاقتصادية ليست لها قدرة على الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة (وذلك يعتمد على المعلومات المحاسبية المستخدمة) أما إذا كانت قيمة ز أكبر من ٢٫٦٧٥ فمعنى ذلك أن الوحدة الاقتصادية لديها القدرة على الاستمرار فى السنة أو السنوات القادمة (وذلك يعتمد على المعلومات المحاسبية المستخدمة) . وكلما زادت قيمة ز دل ذلك على قوة المركز المالى للوحدة الاقتصادية .

وبهذا يستطيع مراقب الحسابات أن يعتمد على هذا النموذج فى كتابة تقريره

فإذا كان هذا النموذج تنبأ بأن الوحدة الاقتصادية غير قادره على الاستمرار فإنه يستطيع أن يذكر فى تقريره فقرة تفيد ذلك مثل « . . . وإذا لم يدعم المركز التمويلى للشركة فإنها ستقابل صعوبات مالية » وقد يذكر فقرة أكثر إفصاحاً إذا كانت حالة الشركة خطيرة مثل « . . . إننا نرى أن الشركة تعانى صعوبات مالية كبيرة وبالتالى فإن الشركة طبقاً للبيانات المتاحة لنا ان تكون قادرة على الاستمرار . . . . . »

٦ ــ خلاصة ونتائج البحث :

تم تحديد الهدف من هذا البحث فى القسم الثانى منه على أنه يشمل تحليل ما ورد فى التوصية رقم (٣٤) الصادرة من مجلس معايير المراجعة بالولايات المتحدة وكذلك كيفية استخدام مراقب الحسابات لنماذج الإفلاس فى الحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

ولقد استعرض الباحث مسئولية كل من الإدارة ومراقب الحسابات كما أشار إلى أن هذا الدور والمسئولية لم تعد تقتصر على مراجعة وفحص عناصر القوائم المالية ولكنها امتدت إلى أوجه أخرى مثل مسئوليته عن التصرفات غير القانونية وعن المخاطر الاقتصادية والمالية التى تحيط بالوحدة الاقتصادية وعن مدى الحكم والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة .

كما قام الباحث بدراسة وتحليل المؤشرات التى أوردتها التوصية رقم (٣٤) وانتهى إلى القول بأن هذه المؤشرات يمكن استخدامها إلى حد ما الحكم أو التنبؤ بمشاكل العسر المالى وسيولة قصيرة الأجل ولكن لا يمكن استخدامها كمؤشرات تساعد مراقب الحسابات فى الحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

واقترح الباحث بديلا للمؤشرات التى أوردتها التوصية سالفة الذكر استخدام المراجعة التحليلية أو نماذج التنبؤ بالإفلاس التجارى .

وركز بقيـــة البحث على نماذج التنبؤ بالإفلاس التجارى كمؤشر يساعد مراقب الحسابات على الحكم والتنبؤ بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار. واستعرض الباحث ثلاث مجموعات من هذه النماذج . المجموعة الأولى تعتمد على الأسلوب الأحصائى الفردى، والمجموعة الثانية تعتمد على سلاسل مركوف، والمجموعة الثالثة تعتمد على الأسلوب الأحصائى المتعدد المتغيرات . ولقد اختار الباحث نموذج Altman كأفضل نموذج يمكن استخدامه كمؤشر يساعد مراقب الحسابات للحكم والتنبؤ بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار .

وبالرغم من الأهمية العملية لهـــذا البحث ، فانه يفتح فى نفس الوقت مجالات جديدة للبحوث فى المراجعة التى مازالت مجالا خصباً للباحثين ومن هذه المجالات :

(أ) دراسة تطبيقية على عينه من الوحـدات الاقتصـــادية لتطبيق نموذج Altman .

(ب) دور ومسئولية مراقب الحسابات بالنسبة العمليات غير القانونية التى تقوم بها الإدارة العليا .

(جـ) دور ومسئولية مراقب الحسابات بالنسبة الوحدات الاقتصادية التى تعلن إفلاسها بعد أن يقوم مراقب الحسابات بتقديم تقرير نظيف إلى الجمعية العامة للمساهمين .

(د) دراسة دور ومسئولية مراقب الحسابات فى ظل نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory.

مراجع البحث

اولا : المراجع العربية :

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل « **مراجعة الحسابات مع دراسة لبعض المشاكل المحاسبية وموقف الحسابات منها**» مكتبة جامعة طنطا ١٩٨٦.

دكتور محمد عادل الهامى « **محاسبة التكاليف النظرية** » **الأسس العلمية والعملية** » مكتبة عين شمس (بدون تاريخ) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Accounting princples Board, ABP Opinion No. 20, « **Accounting Changes.** » AICPA, July 1971.

Altman, Edward, « Financial Ratios, Dicriminant Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy» **The Journal of Finance,** September 1968.

Altman, Edward and McGough, T.P., «Evaluation of a company as a Going Concern,» **The Journal of Accountancy,** December 1974.

Auditing Standards Board, Statement on Auditing Standards No. 34, **«The Auditors Concideration when a question Arises About an Entity's Continued Existence,»** AICPA, March, 1981.

Beaver, william, «Financial Ratios as predictors of Failure,» Empirical Research in Accounting; Selected Studies, 1966, **Supplement to the Journal of Accounting Research.**

Blum, M., «Failing Company Discriminant Analysis, «**Journal of Accounting Research,** Spring 1974.

Deakin, Edward, «Distribution of Financial Accounting Ratios : Some Empirical Evidence, **The Accounting Review,** January 1972. PP. 167-179.

Financial Accounting Standards Board, **«Qualitative Characteristics of Accounting Information,»** Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, FASB, May, 1980.

Foster, Georg **«Financial Statement Analysis»** Prentice-Hall, Inc., 1978.

Ismail, Zakaria, M.E., «Stockastic process Financial Model,» **Unpublished Position Paper,** City University of New York, 1980.

Mnuter, Paul and Ratcliffe, Thomas A., «Going concern Questions,» «Readings and Cases in Auditing,» ACP Journal August. 1981.

Pastena, Victor and Ronen, Joshua, «Some Hypotheses on the pattern of Management's Informal disclosure,» The Journal of Accounting Research. Autuman 1976.

Paton, W.A and Littleton, A.C., «An Introduction to Corpoate Accounting Standards», American Accounting Association, 1960